"علاقة العقل بمتشابه القرآن الكريم"

إعداد

د/ أحمد عبد المنعم عبد المجيد

مدرس العقيدة والفلسفة

المقدمة

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ... والصلاة والسلام على النبى الكريم الداعى إلى الخير العظيم، سيدنا محمد بن عبد الله، الذى بعثه الله تعالى فى الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين اللهم صلِ وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعـــد .....،

فإن أفضل ما تنشغل به العقول وتوجه إليه الجهود، البحث عن أسرار التنزيل والكشف عن حقائق التأويل، ولا ريب أن من يتدبر القرآن الكريم يجد فيه آيات سميت بالمتشابهات فى مقابل الآيات المحكمات وهذه الأخيرة إن كانت واضحة المعانى، فإن معانى الآيات المتشابهات غير واضحة ولا محددة، الأمر الذى جعل كثيراً من أرباب الديانات والفرق المختلفة يخوضون فى الكلام عن متشابه القرآن الكريم، وتنسب بداية الكلام فى متشابه القرآن إلى يهود المدينة ونصارى نجران، فقد تأول اليهود فى عهد النبي ﷺ الحروف المقطعة التى هى أوائل السور بأن عددها بالجمل يدل على مقدار مدة هذه الأمة[1]، وتأول نصارى نجران حينما وفدوا على النبي ﷺ ضميرى " إنا ونحن " بأنها تدل على أن الآلهة ثلاثة، ومعلوم – كما يقول ابن تيمية (٧٢٨هـ) أن "إنا ونحن" من المتشابه، فإنه يراد بها الواحد الذى معه غيره من جنسه، ويراد بها الواحد المعظم نفسه،

(١) فتح البارى شرح صحيح البخارى: ابن حجر (٢١١/٨)، دار المعرفة بيروت سنة ١٣٧٩هـ .

الذى يقوم مقام من معه غيره[1].

ثم أول ما ظهر فى الإسلام الكلام فى متشابه القرآن فى عهد سيدنا عمر ﷺ، عندما أخذ رجل يقال له صبيغ بن عسل يسأل عن المتشابه، وبلغ ذلك سيدنا عمر ﷺ فطلبه وقال له من أنت ؟ قال أنا عبد اله صبيغ، فقال سيدنا عمر ﷺ وأنا عبد الله عمر، فأخذ يضربه بعراجين النخل حتى أدمن رأسه فقال صبيغ: حسبك يا أمير المؤمنين فقد ذهب الذى كنت أجده فى رأسى[2]، ولم يقف الكلام فى متشابه القرآن عند هذا الحد، بل اتسعت دائرته عندما تلقفته بعض الفرق الإسلامية وعملت على تتبعه والكلام فيه مما جعل لها النصيب الأوفر فى ذلك.

وإذا كان المتشابه غير واضح الدلالة "ويحتاج إلى فكر ونظر لحمله على الوجه المطابق"[3] فإن هذا يؤكد مدى الصلة الوثيقة التى تربط بين العقل ومتشابه القرآن، هذه القضية التى تباينت فيها آراء العلماء وكثر حولها النزاع والجدل، الأمر الذى جعل ابن خلدون يصرح بأن الخلاف والتناظر والاستدلال بالعقل والنقل حول ما أثارته الآيات المتشابه كان سبباً من أسباب نشأت علم الكلام[4]، وظهور الفرق الإسلامية ما بين مؤول ومفوض، فظهرت بذلك قضية التأويل التى كان لها شأن كبير فى إبراز علاقة العقل بمتشابه القرآن، والسؤال الذى يطرح نفسه، إذا كان المتشابه يجمع ألواناً مختلفة وأنواعاً متعددة، فهل يستطع العقل إدراك كل هذه الأنواع؟ أم أن

---

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية (٢٧٦/١٣)، ت/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد السعودية سنة ١٤١٦هـ .

(٢) مسند الدارمى المعروفى بـ (سنن الدارمى (٢٥٢/١)، ت/ حسين سليم، دار المغنى للنشر، السعودية ط/ أولى سنة ١٤١٢هـ

(٣) الاتقان فى علوم القرآن: السيوطى (٣٥/٣)، ت/ محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/٤ سنة ١٣٠٩

(٤) المقدمة : لابن خلدون (٤٢٧)، دار الشعب، القاهرة.

إدراكه قاصر على بعضها ؟ هذا ما سنحاول معرفته من خلال ثنايا البحث إن شاء الله تعالى، والذى سميته " علاقة العقل بمتشابه القرآن الكريم"

*** سبب اختيارى للموضوع:**

أولاً: إبراز منزلة العقل فى الإسلام ومكانته فى الدين، وأنه فيصل التفرقة بين الإنسان والحيوان فبه يصير الإنسان إنساناً، قال تعالى:﴿ ۞ إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾(١)

ثانياً: بيان ما قدمه القرآن الكريم للعقل البشرى من منهج متكامل فى النظر والفكر يصلح لكل زمان ومكان، قوامه ترك الجمود والتقليد والحث على الاستدلال العقلى الصحيح.

ثالثاً: معرفة العلاقة الوثيقة بين العقل البشرى والآيات المتشابهات وما أرتبط بها من تأويل لإبراز أهمية العقل فى فهم القرآن الكريم.

رابعاً: إظهار أن العقل الصريح لا يتعارض مع النقل الصحيح، وأن العلاقة بينهما علاقة أزلية أخبر عنها متكلمو وفلاسفة الإسلام، الأمر الذى جعلهم يعملون على الارتباط والتوفيق بين النقل والعقل ورفض الفصل بينهما فصلاً تعسفياً.

*** منهجى فى البحث :**

قد اعتمدت فى طريقة عرضى لموضوع البحث على ما يلى:

أولاً: المنهج الاستقرائى التحليلى، حيث قمت بعرض مذهب السلف والخلف فى قضية متشابه القرآن الكريم، فى صورة ميسرة موجزة مع ذكر الأدلة التى اعتمد عليها كل فريق فى إثبات مذهبه، وقد اعتمدت فى بيان ذلك على المصادر المتعددة والمراجع المتنوعة التى تناولت موضوع البحث، وبعد أن قمت بعرض أقوال وأدلة كل مذهب – مع ما يبدو من تناقض

(١) سورة الأنفال : الآية (٢٢).

بين المذهبين بينت بالأدلة أن بينهما من القرب والاتفاق – فى نظرى – أكثر مما بينهما من البعد والاختلاف، وأن الخلاف بين السلف والخلف حول قضية المتشابه خلاف إلى الشكل أقرب منه إلى المضمون.

ثانياً: قمت بعزو الآيات القرآنية إلى موضعها من السور.

ثالثا: قمت بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة التى ذكرت فى ثنايا البحث من مصادرها الأصلية.

رابعاً: بينت فى الهامش بعض الألفاظ الغامضة مستعيناً ببعض معاجم اللغة العربية وغيرها.

خامساً: رتبت المراجع الواردة فى هذا البحث على حروف الهجاء.

سادساً: حرصت أن يكون أسلوب البحث أسلوباً علمياً سهلاً .

* **خطة البحث**:

قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة:

– المقدمة وتشتمل على ما يلى:

١– نبذة تاريخية عن نشأة الكلام فى المتشابه وأهميته.

٢– الأسباب التى دفعتنى للكتابة فى هذا الموضوع.

٣– منهجى فى البحث.

٤– خطة البحث

– التمهيد: يتضمن التعريف بمصطلحات البحث

المبحث الأول: التأويل أنواعه وضوابطه

المبحث الثانى: تحديد المحكم والمتشابه

المبحث الثالث: موقف العلماء من العلم بالمتشابه

المبحث الرابع: أنواع المتشابه وندرة وقوعه فى القرآن الكريم

المبحث الخامس: الحكمة من إنزال المتشابه

الخاتمة تحدثت فيها عن أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال البحث، ثم الفهارس المتعلقة بالبحث.

التمهيد

التعريف بمصطلحات البحث

أولاً: القرآن الكريم :

وقد قدمته فى التعريف على مصطلحات البحث لشرفه وعلو مكانته:

١- معنى القرآن فى اللغة: قيل هو اسم لما يقرأ، كالقربان: اسم لما يتقرب به إلى الله تعالى، ويقال أنه مصدر قرأ يقرأ قرأه وقرأنا، فهو مصدر على وزن "فعلان" بالضم كالغفران والشكران.

قال الراغب الأصفهانى (٥٠٢هـ): القرآن فى الأصل مصدر نحو كفران ورجحان، وقد خص بالكتاب المنزل على محمد ﷺ، وصار له كالعلم، كما أن التوراة لمّا أنزل على موسى والإنجيل لما أنزل على عيسى عليهما السلام[1].

وقيل القرآن مصدر للقراءة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُ﴾[2] أى: قراءته، فأصل هذه اللفظة "قرأ" معناه: الجمع والضم، لأنه مجموع من سور، والسور من آيات،

---

(١) انظر: المفردات فى غريب القرآن: الأصفهانى ص(٦٦٨،٦٦٩)، ت/ فوان عدنان، دار القلم، بيروت، عمدة الحافظ: السمين الحلبى (٨٤/١)، دار الكتب العلمية، المصباح المنير: أحمد بن محمد الفيومى (٥٠٠/٢) مادة: قرأ، المكتبة العلمية بيروت، بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز: الفيروزآبادى: ت/ محمد على النجار (٨٤/١)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٦م.

(٢) سورة القيامة: آية (١٧، ١٨)

والآيات من كلمات، والكلمات من حروف[1]، ثم نقل هذا المعنى المصدرى وجعل اسم للكلام المعجز المنزل على النبى ﷺ ، من باب إطلاق المصدر على مفعوله[2].

ويطلق بالاشتراك اللفظى على مجموع القرآن، وعلى كل آية من آياته فإذا سمعت من يتلو آية من القرآن صح أن تقول إنه يقرأ القرآن[3]، قال تعالى:﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ ﴾[4]

٢ـ معنى القرآن فى الاصطلاح:

هو كلام الله تعالى، المنزل على النبى محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته المكتوب بين دفتى المصحف[5] وقولهم فى التعريف "كلام" جنس شامل لكل كلام، وإضافته إلى الله تميزه عن كلام من سواه من الإنس والجن والملائكة، "والمنزل " فخرج للكلام الإلهى الذى استأثر به فى نفسه أو ألقاه إلى الملائكة ليعملوا

(١) انظر: الصحاح تاج اللغة: أبو نصر الجوهرى (٦٥/١)، ت/ أحمد عبد الغفور، دار الملايين، بيروت ط/٤ سنة ١٤٠٧هـ ، لسان العرب: ابن منظور (١٢٨/١) مادة قرأ ، دار صادر بيروت ط/٣ سنة ١٤١٤هـ

(٢) مناهل العرفان فى علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقانى (١٤/١)، مطبعة عيسى الحلبى ط/ثالثة .

(٣) القرآن والنظر العقلى: فاطمة إسماعيل محمد ص(٣٤)، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ط/ أولى سنة ١٩٩٣م

(٤) سورة الأعراف: آية ٢٠٤

(٥) التحبير فى علم التفسير: للإمام السيوطى (٣٨/١)، دار إحياء العلوم، مقدمة ابن خلدون ص(٤٠٢)، مناهل العرفان : الزرقانى (ج١/١٥-١٨)، النبأ العظيم د/ محمد عبد الله دراز ص(٤٣)، تقديم عبد العظيم المطعنى، دار القلم للنشر والتوزيع ط/٢٠٠٥م، الظاهرة القرآنية مالك بن نبى ص(٢٦)، إشراف ندوة مالكبن نبى، دار الفكر، دمشق ط/٤ سنة ٢٠٠٠م، لمحات فى علوم القرآن واتجاهات التفسير: د/ محمد الصباغ ص(٦)، المكتب الإسلامى بيروت، التعبير الفنى فى القرآن د/ بكرى الشيخ أمين ص(١١)، دار الشروق ط/٤ سنة ١٩٨٠م

به لا لينزلوه على أحد من البشر، إذ ليس كل كلامه تعالى منزلاً، بل الذى أنزل منه قليل من كثير[1]، قال تعالى:﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾[2] ويقول سبحانه: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾[3]

وقولهم " المنزل على النبى محمد ﷺ " خرج به المنزل على غيره من الأنبياء، كالتوراة والإنجيل وسائر الكتب[4]، وخرج بقولهم " للإعجاز" الأحاديث الربانية وهى المسندة إلى الله عز وجل إن قلنا إنها منزلة من عند الله بألفاظها[5].

وقولهم " بسورة منه " هو بيان لأقل ما وقع به الإعجاز وهو قدر أقل سورة كالكوثر، أو ثلاث آيات من غيرها[6]، وقولهم " المتعبد بتلاوته" ليخرج المنسوخ التلاوة[7].

(١) النبأ العظيم: د/ محمد عبد الله دراز ص(٤٣)
(٢) سورة الكهف : آية (١٠٩)
(٣) سورة لقمان: آية رقم ٢٧)
(٤) التحبير فى علم التفسير: للسيوطى ص(٣٨)
(٥) النبأ العظيم: دراز ص(٤٣)
(٦) التحبير فى علم التفسير: للسيوطى ص(٣٨)
(٧) نفس المرجع السابق ص(٣٨)

ثانياً: العقل:

١ـ العقل فى اللغة:

مصدر عقل يعقل عقلاً، فهو معقول، ورجل عاقل هو الجامع أمره ورأيه، مأخوذ من عقلت البعير إذا جمعت قوائمه، وقيل: العاقل الذى يحبس نفسه ويردها عن هواها، أخذ من قولهم قد اعتقل لسانه إذا حبس، ومنع الكلام(١)، وأطلق العقل على معان كثيرة منها: الحجر والنهى، والدية لأن القاتل يسوق الإبل إلى فناء المقتول ثم يعلقها هناك، ويطلق -أيضا- الملجأ والحصن، والتثبيت فى الأمور، وكذلك القلب، وقيل: العقل هو التمييز الذى يميز الإنسان عن سائر الحيوانات، ويقال: لفلان قلب عقول ولسان سؤول، وقلب عقول: فهم ، وعقل الشيء يعقله عقلا: فهمه(٢).

وورد فى القاموس المحيط، أن العقل: هو العلم بصفات الأشياء من حسنها وقبحها وكمالها ونقصانها، أو العلم بخير الخيرين وشر الشرين، أو قوة بها يكون التمييز بين القبح والحسن(٣).

وما تقدم من إطلاقات فهى تدور فى مجملها حول الربط والمنع والفهم، ويلاحظ أن هذه المعانى تشير إلى الدلالة اللغوية بجانب الدلالة المعنوية والوظيفية الأخلاقية للعقل، فشملت جانبين: جانب نظرى وهو الفهم والإدراك والعلم، وجانب عملى فى مجال الأخلاق وهو التمييز بين الخير والشر وحبس النفس عن الهوى، وفى

(١) لسان العرب : لابن منظور (ج١١/٤٥٨)

(٢) لسان العرب : لابن منظور (ج١١/٤٥٨، ٤٥٩)

(٣) القاموس المحيط: الفيروزآبادى (ج١/١٠٣٣) إشراف محمد نعيم العرقسون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر- بيروت ، ط/٨ ٢٠٠٥م

كلا الجانبين لابد من الإمساك والضبط سواء الضبط العلمى أو الذهنى بجانب الضبط الأخلاقى[1].

٢ـ العقل فى الاصطلاح:

مما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام أن العلماء قد اختلفوا فى بيان حقيقة العقل، فتباينت أقوالهم وتفاوتت مقاصدهم، يقول الإمام الغزالى (٥٠٥هـ) أعلم أن الناس اختلفوا فى حدّ العقل وحقيقته، وذهب الأكثرون عن كون هذا الاسم مطلقاً على معانٍ مختلفة، فصار ذلك سبب اختلافهم[2].

ومن ثم سنورد بعض تعريفاتهم للعقل بشكل مجمل، بغض النظر عن اختلاف مذاهبهم، إذا كانت تلتقى فى بيان مفهوم العقل الذى دلت عليه نصوص القرآن والسنة.

يقول أبو الهذيل العلاف (٢٢٦هـ) فى وصفه للعقل: منه علم الإضطرار الذى يفرق الإنسان به بين نفسه وبين الحمار، وبين السماء وبين الأرض، وما أشبه ذلك ومنه القوة على اكتساب العلم[3].

ويعرف الجبائى (٣٠٣هـ) العقل فيقول: العقل هو العلم وإنما سمى عقلاً لأن الإنسان يمنع نفسه به عما لا يمنع المجنون نفسه، وأن ذلك مأخوذ من عقال البعير[4].

---

(١) القرآن والنظر العقلى: فاطمة إسماعيل محمد ص(٥٠)، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ط/ أولى سنة ١٩٩٣م

(٢) إحياء علوم الدين: الغزالى (ج١/٨٥) دار المعرفة – بيروت.

(٣) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: الأشعرى (ج٢/٣٦١)، ت/ نعيم زرزور، المكتبة العصرية ط/ أولى سنة ٢٠٠٥م.

(٤) مقالات الإسلاميين (ج٢/٣٦١)

ومنع الجبائى أن تكون القوة على اكتساب العلم عقلاً، لأنه ليس بجائز أن يكلف الإنسان حتى يتكامل عقله، ويكون تكامل عقله قوياً على اكتساب العلم بالله[1].

ويقول القاضى عبد الجبار (٤١٥هـ) معرفاً العقل: أعلم أن العقل هو عبارة عن جملة من العلوم مخصوصة متى حلت فى المكلّف صح منه النظر والاستدال والقيام بأداء ما كُلّف[2] ، وبهذا يكون القاضى عبد الجبار موافقاً لأستاذه الجبائى فى عدم صحة تكليف الإنسان إلا بعد تكامل عقله.

ويعرف القاضى أبو بكر الباقلانى (٤٠٣هـ) العقل بقوله: العقل علوم ضرورية بوجوب الواجبات وجواز الجائزات واستحالة المستحيلات[3].

وعرفه إمام الحرمين الجوينى (٤٧٨ هـ) بقوله: العقل علوم ضرورية والدليل على انه من العلوم الضرورية استحالة الاتصاف به مع تقدير الخلوّ عن جميع العلوم[4].

وينكر الجوينى ان يكون العقل جملة العلوم الضرورية، فإن الضرير ومن لا يدرك يتصف بالعقل مع انتفاء علوم ضرورية عنه، فاستبان بذلك أن العقل بعض من العلوم الضرورية وليس كلها .... وسبيل تعيينه والتنصيص عليه أن يقال: كل علم لا يخلو العاقل منه

---

(١) مقالات الإسلاميين (ج٢/٣٦١)

(٢) المغنى فى أبواب التوحيد والعول: القاضى عبد الجبار (ج١١/٣٧٥) ت/ محمد على النجار، عبد الحليم النجار، مراجعة: إبراهيم مدكور، إشراف طه حسين، الدار المصرية للتأليف والترجمة– القاهرة سنة ١٩٦٥م

(٣) الجامع لأحكام القرآن: القرطبى (ج١/٣٧٠) ت/ حمد البردونى وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط/ ثانية سنة ١٩٦٤م، القاهرة.

(٤) الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد: الجوينى (ص١٥، ١٦) ت/ محمد يوسف، على عبد المنعم، مكتبة الخانجى سنة ١٩٥٠هـ

عند الذكر فيه، ولا يشاركه فيه من ليس بعاقل فهو العقل ، ويخرج من مقتضى السبَّر أن العقل علوم ضرورية بتجويز الجائزات واستحالة المستحيلات كالعلم باستحالة اجتماع المتضادات ، والعلم بأن المعلوم لا يخلو عن النفى أو الإثبات، والعلم بأن الموجود لا يخلو عن الحدوث أو القدم[١].

وقريب من هذا التعريف ما ذكره التفتازانى(٧٩٢هـ) بأن: العقل هو الغريزة التى يلزمها العلم بالضروريات أو نفى العلم بذلك[٢] وهذا هو معنى العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات الذى أشار إليه الجوينى.

ويعلق ابن تيمية (٧٢٨هـ) على هذا بقوله: ومن الناس من يقول: العقل هو علوم ضرورية ومنهم من يقول: العقل هو العمل بموجب تلك العلوم والصحيح أن اسم العقل يتناول هذا وهذا[٣].

وهكذا يركز الباقلانى ومن بعده الجوينى والتفتازانى " على قدرة العقل على التمييز بين الأشياء والحكم عليها أى على الوظيفة وتطبيقها على الأحكام العقلية التى تستند إلى العلوم الضرورية "[٤]

ويذهب الحارث المحاسبى (٢٤٣هـ) إلى القول: بأن العقل غريزة وضعها الله سبحانه فى أكثر خلقه[٥].

---

(١) نفس المرجع ص (١٥، ١٦)

(٢) التلويح على التوضيح: سعد الدين التفتازانى ص(٧٧)

(٣) مجموع الفتاوى:ابن تيمية(ج٩/٢٨٧)،مجمع الملك فهد لطباعة المصحف،السعودية سنة١٩٩٥م

(٤) القرآن والنظر العقلى: فاطمة إسماعيل ص(٥٢)

(٥) العقل وفهم القرآن: المحاسبى ص(١٤٨) ت/ حسين القوتلى، دار الفكر للطباعة والنشر ط أولى سنة ١٩٧١م

وحكى الأستاذ أبو بكر عن الشافعي وأبى عبد الله بن مجاهد أنهما قالا: العقل آلة التمييز، وحكى عن أبى العباس الفلانسى أنه قال: العقل قوة التمييز[1].

وخلاصة القول: بأن أكثر التعريفات التى ذكرها العلماء – على اختلاف مذاهبهم – متقاربة إلى حد ما، ومهما تعددت وجهات النظر حول معانى العقل فإن ذلك يرجع إلى قيمة العقل ذاته، فالإنسان لن تتحقق إنسانيته إلا بالعقل الذى أخصته الله به وميزه به على سائر الكائنات، فإذا لم يكن ثمة عقل رفعت مسؤلية التكليف عن الإنسان، يقول الزرقانى (١٣٦٧هـ) إن الله تعالى إذ أخذ ما وهب أسقط ما وجب[2].

ثالثاً: المحكم

١- المحكم فى اللغة: له إطلاقات عديدة كلها تدور حول معنى المنع والرد والإتقان، تقول العرب: حكمتُ واحكمت، وحكمت بمعنى منعت ورددت ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم.

قال الأصمعى: أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم، قال: ومنه سميت حكمة اللجام وهى حديدة تكون على أنف الفرس وحنكة تمنعه من شدة الجرى ومخالفة راكبه، واحكم الشيء: منعه من الفساد، وحكمت السفية وأحكمته إذا أخذت على يده، وبناء محكم أى وثيق ومتقن[3].

(١) الجامع لإحكام القرآن: القرطبى (ج١/٣٧١)
(٢) مناهل العرفان فى علوم القرآن (٢/١٧٧)
(٣) لسان العرب: لابن منظور (ج١٢/١٤١-١٤٤)، القاموس المحيط (ج١/١٠٩٦)

٢- المحكم فى الاصطلاح: هو البين الواضح الذى لا يفتقر فى بيان معناه إلى غيره وذلك لوضوح مفردات كلماته وإتقان تركيبها[١].

رابعاً: المتشابه

١- المتشابه فى اللغة: جاء فى معاجم اللغة: الشِّبه والشَّبهه والشَّبيه: المثل، والجمع أشباه، وأشبهه الشيء الشيء: ماثله، وأشبهت فلاناً وشابهته واشتبه علىَّ وتشابه الشيئان واشتبه أشبه كل واحد منهما صاحبه، وفى التنزيل ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾[٢]

والمشتبهات من الأمور: المشكلات، والمتشابهات: المتماثلات، قال الليث واشتبه الأمر إذا اختلط: والشبه: الالتباس، والإشكال والاشتباه والالتباس لأجل المشابهة[٣].

فعلماء اللغة يستعملون مادة " التشابه" فيما يدل على المشاركة فى المماثلة والمشاكلة المؤدية إلى الإلتباس غالباً.

٢- المتشابه فى الاصطلاح: معنى المتشابه: يقال لكل ما غمض ودق، فهو يحتاج فى فهم المراد منه إلى تفكر وتأمل إذ أنه محتمل لمعانى كثيرة ومختلفة، فهو كالمشكلة لأنه دخل فى شكل غيره فأشبهه وشاكله[٤].

---

(١) الموافقات: للشاطبى (ج٣/٣٠٥)، ت/ أبو عبيدة بن حسن- دار عفان ، ط أولى سنة ١٩٩٧م ، الجامع لإحكام القرآن: القرطبى (ج١١/٤)

(٢) سورة الأنعام: من الآية (١٤١)

(٣) لسان العرب: لابن منظور (ج٥٠٣/١٣-٥٠٥)، وانظر: القاموس المحيط (ج١٢٤٧/١)

(٤) تأويله مشكل القرآن: محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ص(٦٨)، ت/ إبراهيم شمس الدين- دار الكتب العلمية بيروت، منهج الاستدال على مسائل الاعتقاد: عثمان بن على حسن (ج٤٧٣/٢)، مكتبة الرشد ط/٨ سنة ٢٠١٣م

وعرفه الراغب الأصفهانى (٥٠٢هـ) بقوله: والمتشابه من القرآن: ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ أو من حيث المعنى وعند الفقهاء: المتشابه: ما لا ينبئ ظاهره عن مراده[١].

ويعرفه الجرجانى (٨١٦هـ) بقوله: المتشابه: هو ما خفى بنفس اللفظ ولا يرجى دركه أصلاً، كالمقصعات فى أوائل السور[٢].

ويقول الزرقانى (١٣٦٧هـ) عن المتشابه: هو الذى لا يستقل بنفسه بل يحتاج إلى بيان فتارة يبين بكذا وتارة يبين بكذا لحصول الاختلاف فى تأويله[٣].

فهذه بعض تعريفات العلماء للمتشابه، وعلى الرغم من تنوعها واختلافها إلا أنها متقاربة، حيث تدور حول معنى واحد، وهو أن المتشابه لا يفى بالمعنى على وجه يستقل به.

---

(١) المفردات فى غريب القرآن: الراغب الأصفهانى ص(٤٤٣)، ت/ فوان عدنان الداودى- دار القلم ، الدار الشامية – دمشق – بيروت.

(٢) التعريفات: الجرجانى ص(٢٠٠)، ت/ جماعة من العلماء – دار الكتب العلمية – بيروت ط/ أولى سنة ١٤٠٣هـ

(٣) مناهل العرفان فى علوم القرآن: الزرقانى (٢٧٢/٢)

المبحث الأول

التأويل

سبقت الإشارة إلى أن قضية التأويل هى التى تعمل على إبراز دور العقل فى فهم متشابة القرآن الكريم، لذا رأيت من الضرورة أن أشير إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي للتأويل وأنواعه وضوابطه.

أولاً: معنى التأويل فى اللغة والاصطلاح

١- المعنى اللغوي: ورد فى معاجم اللغة أن التأويل بمعنى المرجع والمصير مأخوذ من آل يؤول إلى كذا أى صار إليه ورجع إليه، وورد التأويل أيضاً بمعنى التفسير والتدبر، والتأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء، أقول: تأولت فى فلان الآن أى تحريته ودققت فيه[1].

ويتضح لنا أن التأويل من حيث الدلالة اللغوية يرجع إلى معنيين، أحدهما: المرجع والمصير، والآخر التفسير والتدبر، وهذا بدوره يقودنا إلى بيان المعنى الاصطلاحي للتأويل.

٢- المعنى الاصطلاحي:

يقول الجرجانى (٨١٦هـ): إن التأويل فى الشرع هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذى يراه موافقاً للكتاب والسنة مثل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾[2] فإن أريد به

(١) لسان العرب: لابن منظور (ج١١/٣٤)، معجم مقاييس اللغة: حمد بن فارس (ج١/١٦٢)، ت/عبدالسلام هارون ط/ الحلبى سنة ١٣٨٩هـ

(٢) سورة الأنعام: من الآية رقم(٩٥)

إخراج الطير من البيضة كان تفسيراً، وإن أريد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل كان تأويلاً[1].

ويقول الإمام البغوى (٥١٠هـ) أن التأويل هو صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية، وغير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط[2].

ويعرفه ابن حزم (٣٨٤- ٤٥٦) بقوله: أن التأويل هو نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره، وعما وضع له فى اللغة إلى معنى آخر، فإن كان نقله قد صح ببرهان وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق، وإن كان ناقله بخلاف ذلك اطرح ولم يلتفت إليه وحكم لذلك بأنه باطل[3].

وعرفه الجوينى أمام الحرمين (٤١٩- ٤٧٨هـ) بقوله: التأويل رد الظاهر إلى ما إليه ما آله فى دعوى المؤول[4].

ويذهب الإمام الغزالى (٥٠٥هـ) إلى أن التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذى يدل عليه الظاهر ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز[5].

---

(١) التعريفات: الجرجانى ص(٥٠ ، ٥١)

(٢) الاتقان فى علوم القرآن: جلال الدين السيوطى (ج١٩/٤) ت/ محمد أبو الفضل- الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/ أولى سنة ١٣٩٤هـ

(٣) الإحكام فى أصول الأحكام: ابن حزم (ج٤٢/١)، ت/ أحمد محمد شاكر، تقديم إيمان عباس دار الآفاق الجديدة – بيروت.

(٤) البرهان فى أصول الفقه: لأبى المعالى الجوينى (ج٥١١/١)، دار الإنصاف – القاهرة ط/ ثانية .

(٥) المستصفى فى علم الأصول: الإمام الغزالى (ج٣٨٥/١)، دار الفكر للطباعة والنشر.

ويعرفه ابن الحاجب (٥٧٠- ٦٤٦هـ) بقوله: والتأويل هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح وهذا يتناول التأويل الصحيح والفاسد، فإن أردت التأويل الصحيح زدت فى الحد بدليل يصيره راجحاً لأنه بلا دليل أو مع دليل مرجوح أو مساو فاسد[1].

ومما سبق عرضه من أشهر التعريفات الموضحة لمعنى التأويل، يمكن أن نستنتج ما يلى:-

أولاً: أنواع التأويل وينقسم إلى نوعين:

١- التأويل المقبول، وهو ما يزيد من إظهار المعنى وإبرازه على نحو واضح، يقوم على دليل قوى وحجة واضحة لا خلاف فيها، ويكون مجال الاجتهاد فيه قريباً من القرآن والسنة ولا يزيغ بعيداً عنهما، وبهذا يكون التأويل قريباً من التفسير إلى حد أن يتساوى اللفظ أحياناً، ومن يستخدم هذا الصنف من التأويل يُعد – فى تصورى – مجتهداً فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد، فالغاية من مثل هذا التأويل هى إزالة لبس أو تأكيد حق أو توضيح غموض.

٢- التأويل المذموم أو الفاسد، وهو ما يقوم على غير دليل أو مع دليل مرجوح أو مساو له فاسد، كما يقوم – أيضاً- على إسقاط معان لا يفيدها ظاهر النص من قريب أو من بعيد، ومحاولة إثباتها بالباطل، فتعكس بذلك عقائد مناهضة لعقيدة الإسلام.

---

(١) حاشية العلامة التفتازانى على مختصر المنتهى الأصولى: ابن الحاجب (ج٢/١٦٩)، دار الكتب العلمية – بيروت ط/ ثانية سنة ١٤٠٣هـ .

يقول الإمام أبو الحسن الأشعرى (٣٢٤هـ) عن هذا الصنف من التأويل "فإن كثيراً من الزائغين عن الحق من المعتزلة[١] وأهل القدر[٢] مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ومن مضى من أسلافهم فتأولوا القرآن على أرائهم تأويلاً لم ينزل الله به سلطاناً، ولا أوضح به برهاناً، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين، ولا عن السلف المتقدمين "[٣]

ويذكر ابن القيم (٧٥٤هـ) خطورة هذا التأويل وكيف أنه كان طريقاً للتحريف وسبباً فى افتراق الأمة وإراقة دماء المسلمين ودخول أعداء الإسلام من فلاسفة وغيرهم من أرباب النحل الفاسدة، فيقول: فما امتحن الإسلام بمحنة إلا وسببها التأويل، فإن محنته إما من المتأولين، وإما أن يسلط عليهم الكفار بسبب ما ارتكبوا من التأويل، وخالفوا ظاهر التنزيل، وتعللوا بالأباطيل[٤].

---

(١) **المعتزلة:** هم أتباع واصل بن عطاء، وقد كان ممن يحضرون مجلس الحسن البصرى، قلما ظهرت مشكلة مرتكب الكبيرة خرج واصل عن قول جميع الفرق ..... وزعم أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن بإطلاق ، ولا هو كافر بإطلاق، بل هو فى منزلة بين المنزلتين، ثم اعتزل مجلس الحسن واتخذ له مجلساً فى المسجد وانضم إليه عمرو بن عبيد، وسمى وأتباعهما من يومئذ " معتزلة ". الفرق بين الفرق: البغدادى ص(٩٨)، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط/ ثانية ١٩٧٧، تاريخ المذاهب الإسلامية: أبو زهرة ص(١٣٤)، دار الفكر العربى، عقيدتنا : د/ محمد ربيع الجوهرى (ج٢٩/١)، وزارة الأوقاف الإدارة العامة للمراكز الثقافية.

(٢) **القدرية:** هم أتباع معبد بن خالد الجهنى، وسموا بهذا الاسم لأنهم نفاة القدر، وقيل لأنهم نفوا القدر عن الله تعالى، وأثبتوه للعبد فسموا لذلك قدرية . تاريخ المذاهب الإسلامية، أبو زهرة ص(١١٠، ١١١) ، عقيدتنا : محمد ربيع الجوهرى ص(٢٧)

(٣) **الإبانة عن أصول الديانة: الأشعرى ص(١٤) ت/ د/ فوقية حسين – دار الأنصار القاهرة ط/ الأولى .**

(٤) أعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن قيم الجوزية (ج١٩٣/٤)، ت/ محمد عبد السلام – دار الكتب العلمية بيروت ط/ أولى سنة ١٤١١هـ

ومهما يكن الأمر فإن التأويل – كما ذكرنا – إذا كان منه ما هو مقبول ومنه ما و مذموم فإن هذا ليس مبرراً لأن يُرد التأويل كله بحجة أنه قد يؤدى إلى فساد " فنحن إذا تتبعنا أقوال السلف لوجدناهم مجمعين على أنه لا يمتنع إجراء التأويل إذ توفرت الحجج الصحيحة، وبهذا نستطيع القول أنه لا يجوز إطلاق القول بأن السلف ردوا التأويل جملة وتفصيلاً، بل إذا توفرت الحجج أجازوا التأويل، فهم قد ردوا التأويل الفاسد جملة وتفصيلاً "[1]

ثانياً: شروط أو ضوابط التأويل

لقد وضع العلماء من خلال تعريفاتهم لمعنى التأويل بعض الشروط أو الضوابط التى تحكم مسألة التأويل، فتفصل بين ما يقبل منه وما يرد، ومن أهمها ما يلى:

١- أن يكون صاحب التأويل مستوفياً لكل شروط الاجتهاد، فلا يقوم بالتأويل إلا العلماء والنظار الذين بلغوا درجة الاجتهاد، وأما العوام فيجب عليهم العدول عن التأويل خوفاً من ترديهم فى هاوية الضلال، فهم لا يفهمون التأويلات ولو صحت يقول الإمام الغزالى: مقام عوام الخلق، والحق فيه الإتباع والكف عن تغيير الظاهر رأساً، والحذر عن إبداع التصريح بتأويل لم تصرح به الصحابة، وسد باب الأسئلة عن العوام، وزجرهم عن الخوض فى الكلام والبحث وإتباع ما تشابه من الكتاب والسنة، كما روى عن

(١) الصفات الخبرية بين المثبتين والمؤولين: جابر زايد السميرى ص(٣٧)، الدار السودانية للكتب الخرطوم ، ط/ أولى سنة ١٤١٦هـ

عمر ﷺ أنه سأله سائل عن آيتين متعارضتين فعلاه بالدرة .... ثم يقول: وأما مقام النظار فينبغى أن يكون بحثهم بقدر الضرورة، وتركهم الظاهر بضرورة البرهان القاطع وأن يكون لديهم قانون متفق عليه للبرهان يعترف به الجميع[1].

وقد وضع الغزالى موازين خمسة لهذا القانون فى كتابه " القسطاس المستقيم" وقال عنها: لا يتصور الخلاف فيها بعد فهمها أصلاً، بل يعترف كل من فهمها بأنها مدارك اليقين قطعاً[2] .

٢- أن يكون صاحب التأويل عالماً بلغة العرب، لأن الجهل باللغة يؤدى إلى الخطأ فى التأويل، يقول ابن قتيبة (٢٧٦هـ) إنما يعرف فضل القرآن من كثُر نظره واتسع علمه، وفهم مذاهب العرب وافتنانها فى الأساليب وما خص الله به لغتها دون جميع اللغات، فإنه ليس فى جميع الأمم أمة أوتيت من المعارضة والبيان واتساع المجال ما أوتيته العرب[3].

٣- أن يكون التأويل موافقاً لما تقتضيه حقيقة اللغة ومجازها، يقول الجوينى مؤكداً هذا المعنى: إنما يسوغ فى التأويلات ما يسوغه الفصحاء، ويرى عدم حمل الألفاظ على النادر الشاذ[4].

---

(١) فيصل التفرقة: الغزالى ص(٨٥) " ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالى " دار الكتب العلمية بيروت ط/ ٤ سنة ٢٠٠٦م

(٢) نفس المرجع السابق ص(٨٥، ٨٦)

(٣) تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة ص(١٧)، ت/ إبراهيم شمس- دار الكتب العلمية – لبنان

(٤) البرهان فى أصول الفقه: الجوينى (ج١/١٩٨)، ت/ صلاح بن محمد بن عويضة – دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ أولى سنة ١٤١٨هـ ، ابن رشد فيلسوفاً معاصراً – د/ بركات محمد مراد، ص(١٤٦) مصر العربية للنشر والتوزيع سنة ٢٠٠٢م.

ونفس المعنى يذهب إليه ابن رشد (٥٩٥هـ) حيث يعرف التأويل بأنه إخراج الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب فى التجوز فى تسمية الشيء بشبيهه، أو سببه، أو لاحقه، أو مقارنه أو غير ذلك الأشياء التى عددت فى تعريف أصناف الكلام المجازى[١].

٤- لا يجوز العدول عن الحقيقة إلى المجاز إذا أمكن الحمل على الحقيقة[٢]، يقول القاضى عياض (٥٤٤هـ): ولا يعدل عن الظاهر والحقيقة إلى التأويل إلا عند الاستحالة[٣].

٥- ألا يكون التأويل شاذاً مخالفاً لتأويل المفسرين، يقول القاضى عبد الجبار فى رد بعض التأويلات: هذا تأويل يخالف تأويل المفسرين، وما هذا سبيله من التأويلات يكون فاسداً[٤].

٦- يذهب الفخر الرازى (٦٠٦هـ) إلى القول بعدم إجراء التأويل إلا بدليل عقلى أو نقلى يمنع من حمل النص على ظاهره[٥]، ويقول ابن رشد فى كتابه "فصل المقال " كلاماً مشابهاً لكلام الرازى ما نصه: أن ما من منطوق به فى الشرع مخالف لما أدى إليه

---

(١) فصل المقال " ضمن كتاب فلسفة ابن راشد ص(١٦)، مراجعة مصطفى عبد الجواد – المكتبة المحمدية – القاهرة ، ط/ ثالثة سنة ١٩٦٨م

(٢) شرح الأصول الخمسة: القاضى عبد الجبار ص(٧٣٥)، تحقيق وتقديم/عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة ط/٢ سنة ١٩٨م

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى: القاضى عياض (ج٣٦٣/١)، دار الفيحاء، عمان ط/ ثانية سنة ١٤٠٧هـ

(٤) شرح الأصول الخمسة: القاضى عبد الجبار ص(٢٣٨)

(٥) المحصول: فخر الدين الرازى (٢٧٩/٤) ت/ جابر فياض، مؤسسة الرسالة، ط/ ثالثة ١٤١٨هـ

البرهان إلا إذا اعتبر الشرع وتضمنت سائر أجزائه، ووجد فى ألفاظ الشرع ما يشهد لذلك التأويل أو يقارب أن يشهد[1].

٧- عدم الجزم بهذا التأويل بمعنى ألا يقطع صاحب التأويل أنه قد عرف حقيقة هذا النص أو هذا المعنى المتشابه، وإنما هو أمر تغليبى ترجيحى، ومن ثم فعليه ألا يحكم بكفر من خالفوه فى التأويل لأن الكل مجتهد والمجتهد مأجور[2].

فهذه أهم الشروط أو الضوابط التى تحكم مسألة التأويل، فينبغى أن يكون هناك ضابط من القبول الشرعى والاستساغة العقلية لما يتم تأويله، وإلا سيصبح الأمر ضرباً من التوهم والتخبط والتلبس.

(١) فصل المقال " ضمن كتاب فلسفة ابن رشد " ص(١٦)

(٢) أصالة التفكير الإسلامى فى علم الكلام، د/ عبد الفتاح أحمد الفاوى ص(١٥٠)، مكتبة دار العلوم ، القاهرة ١٤٠٤هـ

المبحث الثانى

تحديد المحكم والمتشابه

تباينت أقوال العلماء فى تحديد معنى الإحكام و التشابه الذى ورد فى بعض آيات القرآن الكريم ،وبصورة أخص فى قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[1] .

- وسنكتفى بذكر أهم وأشهر هذه الأقوال:-

الأول: المحكم ما عرف معناه والمراد منه، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه فلا سبيل لأحد إلى معرفته، نحو وقت قيام الساعة، وخروج المسيح الدجال، وخروج يأجوج ومأجوج، ونزول عيسى عليه السلام، وبعضهم يدخل فيه الحروف المقطعة فى أوائل السور[2].

وهذا مذهب جابر بن عبد الله ﷺ ومقتضى قول الشعبى وسفيان الثورى وغيرهما، حكاه الإمام القرطبى (٦٧١هـ) وقال عنه أحسن ما قيل فى المتشابه[3]،

---

(١) سورة آل عمران: الآية رقم (٧)

(٢) انظر: زاد المسير فى علم التفسير: ابن الجوزى (ج١/٢٥٨، ٢٥٩)، دار الكتاب العربى، بيروت ط/ أولى سنة ١٤٢٢هـ، لباب التأويل فى معانى التنزيل: للخازن (ج١/٢٢٥) ت/ محمد على شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت ط/ أولى سنة ١٤١٥هـ، معالم التنزيل فى تفسير القرآن: البغوى (ج١/٤١٠) ت/ عبد الرازق المهدى، دار إحياء التراث العربى، بيروت ط/ أولى سنة ١٤٠٠هـ

(٣) الجامع لأحكام القرآن: القرطبى (ج١٠/٤) ت/ أحمد البردونى، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة ط/ ثانية سنة ١٩٦٤م.

واختاره الإمام الطبرى (٣١٠هـ)[١] وهذا المذهب هو المختار عند من جعل موضع الوقف فى الآية على قوله تعالى " إلا الله " كما سيأتى بيانه بالتفصيل فى موضعه.

الثانى: المحكم ما لا يحتمل من التأويل غير وجه واحد، والمتشابه ما احتمل من التأويل أوجهاً، قال محمد بن جعفر بن الزبير: المحكمات هى التى فيها حجة الرب، وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريف ولا تحريف عما وضعن عليه، والمتشابهات لهن تصريف وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن العباد، وهذا المذهب قاله مجاهد وابن إسحاق واستحسنه ابن عطية والنحاس[٢]، وعزاه ابن الجوزى (٥٩٧هـ) إلى الشافعى وابن الأنبارى[٣].

الثالث: المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه ما احتاج إلى بيان، وهذا ظاهر كلام الإمام أحمد لأنه قال فى كتابه " الرد على الزنادقة والجهمية " بيان ما خلت فيه الزنادقة فى القرآن، ثم ذكر آيات وقام بتفسيرها وبيانها، وقال الإمام أحمد: المحكم الذى ليس فيه خلاف، والمتشابه الذى يكون فى موضع كذا وفى موضع كذا[٤].

الرابع: المحكم: الناسخ الذى يعمل به، والمتشابه المنسوخ الذى يؤمن به ولا يعمل به، وهذا القول روى عن ابن عباس، وقتادة

---

(١) جامع البيان فى تفسير القرآن: الطبرى (ج١٨٢/٦)، ت/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ، ط/ أولى سنة ٢٠٠٠م

(٢) الجامع لأحكام القرآن: القرطبى (١١/٤)، جامع البيان فى تأويل القرآن: الطبرى (ج١٧٧/٦)

(٣) زاد المسير: ابن الجوزى (ج٢٥٨/١)

(٤) العدة فى أصول الفقه – القاضى أبو يعلى (٦٨٤/٢) ت/ حمد بن على المباركى – بدون ناشر ط/ ثانية سنة ١٤١٠هـ ، زاد المسير ابن الجوزى (ج٢٥٩/١)

والضحاك والسدى[1]، ومن العلماء من أدرج فى المتشابه – أضافه إلى المنسوخ – الحكم والأمثال فيه والأقسام، وما لا يتعلق بحلال ولا حرام أو ما يؤمن به ولا يعمل به، وهذا – أيضاً – مروى عن ابن عباس[2] رضى الله عنهما.

الخامس: نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: المحكمات هى الآيات الثلاث التى فى سورة الأنعام: ﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (١٥١) وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (١٥٢) وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[3] والمتشابهات هى حروف الهجاء المذكورة فى أوائل السور[4].

السادس: يذكر الإمام الشوكانى (١٢٥٠هـ) الأقوال المتقدمة لأهل العلم فى تحقيق معنى المحكم والمتشابه، ولا يصفها بالاختلاف، فيقول: وإذا عرفت هذا عرفت أن هذا الاختلاف الذى قدمناه ليس كما ينبغى، وذلك لأن أهل كل قول عرفوا المحكم ببعض صفاته وعرفوا المتشابه بما يقابلها، ويرى أن التعريف الأولى أن يقال: إن المحكم هو: الواضح المعنى الظاهر الدلالة، إما باعتبار نفسه،

(١) معالم التنزيل فى تفسير القرآن: البغوى (ج١/٤١٠)
(٢) نفس المرجع السابق (ج١/٤١٠)، تفسير القرآن العظيم: ابن كثير (٥/٢) ت/ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ أولى سنة ١٤١٩هـ
(٣) سورة الأنعام: الآيات (من ١٥١ – حتى ١٥٣)
(٤) الفقيه والمتفقه: الخطيب البغدادى (ج١/٢٠٢) ت/ عبد الرحمن عادل الغرازى– دار ابن الجوزى– السعودية ط/ ثانية سنة ١٤٢١هـ ، معالم التنزيل للبغوى (ج١/٤١٠)

أو باعتبار غيره، والمتشابه: مالا يتضح معناه، أو لا تظهر دلالته، لا باعتبار نفسه، ولا باعتبار غيره[1].

السابع: يحاول الإمام الرازى تحديد كل من المحكم والمتشابه فيقول: إذا كان للفظ معنيان وحملناه على المعنى الراجح منهما فهو محكم وإن حملناه على المعنى المرجوح فهو من المتشابه والذي يدعونا إلى حمله على المعنى المرجوح قيام الأدلة العقلية القاطعة على أن معناه الراجح محال عقلاً[2].

وعلى الرغم من كثرة تعريفات العلماء ودقة بعضها، فى تحديد معنى المحكم والمتشابه، إلا أن الخلاف لم يحسم بين المتكلمين فى هذه المسألة، وذلك لاختلافهم فى بعض المعانى هل هى من قبيل المحال أم هى ليست من قبيله، ومن ثم ظل الخلاف قائماً حول تحديد المحكم والمتشابه، وقد ترتب على هذا الاختلاف اختلافات كثيرة بين الفرق الكلامية، الأمر الذى جعل كل فرقة تدعى أن الآيات الموافقة لمذهبها محكمة، والموافقة لمذهب خصومها متشابه.

(١) فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية فى علم التفسير – محمد بن على الشوكانى دار ابن كثير ، دار الكلم الطيب – دمشق بيروت ط/ أولى سنة ١٤١٤هـ .

(٢) مفاتيح الغيب التفسير الكبيرللرازى(١٤٠/٧) داراحياء التراث العربى، بيروت ط/٣ ١٤٢٠هـ .

المبحث الثالث

موقف العلماء من العلم بالمتشابه

لقد اختلف العلماء فى مسألة العلم بالمتشابه، فذهب فريق إلى أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله تعالى، وذهب أخر إلى أن العلماء يمكنهم الوقوف على معنى المتشابه، وساق كل فريق أدلته التى تؤيد مذهبه، ومنشأ الخلاف: هو اختلافهم فى موضع الوقف فى قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ ﴾[1]

* **وللعلماء فيه مذهبان:**

الأول: يرى أن الوقوف لازم على قوله تعالى:﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾ والواو فى قوله تعالى:﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ للاستئناف، وبذلك هم يقصرون علم المتشابه على الله تعالى فقط، وأنصار هذا المذهب كثير من الصحابة والتابعين وغيرهم من السلف الصالح[2].

أدلة هذا المذهب:

١- يقول ابن تيمية (٧٢٨هـ): فإن الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو،

(١) سورة آل عمران: آية (٧)

(٢) انظر: زاد المسير: ابن الجوزى (٢٦٠/١، ٢٦٢)، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى: الآلوسى (ج٨٢/٢) ت/ على عبد البارى- دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ أولى سنة ١٤١٥هـ، تفسير الطبرى (٢٠١/٦)، محاسن التأويل: القاسمى (٢١٣/١) ت/ محمد باسل عيون دار الكتب العلمية، بيروت ط/ أولى سنة ١٤٤٣٨هـ

والوقف هنا عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين وجماهير الأمة[1].

٢- أن عطف الراسخين فى العلم على لفظ الجلالة " الله " فى الآية السابقة يقتضى الابتداء بقوله: "يقولون" على تقدير حذف المبتدأ: أى هم يقولون أمنا به، والحذف خلاف الأصل[2].

٣- دلالة الآية نفسها على ذم متبعى المتشابه ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة، وعلى مدح الذين فوضوا العلم إلى الله وسلموا إليه كما مدح الله المؤمنين بالغيب[3].

٤- إن تحديد المعنى عن طريق التأويل أمر مظنون بالاتفاق، والقول فى القرآن الكريم بالظن غير جائز، يقول تعالى:﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ۚ﴾[4] فربما أولنا الآية على غير مراد البارى فوقعنا فى الزيغ، بل نقول كما قال الراسخون فى العلم " كل من عندنا ربنا " أمنا بظاهره وصدقنا بباطنه[5].

٥- أن الله تعالى مدح الراسخين فى العلم بقولهم أمنا به، وذلك يدل على أنهم أمنوا به دون الوقوف على معناه، ولم يزعزعهم عدم وقوفهم عن الإيمان على معناه عن الإيمان بالله والجزم بصحة القرآن الكريم، ويؤيد ذلك قوله تعالى:﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ يعنى أمنوا به بما عرفوه على التفصيل بما لم يعرفوا تفصيله

---

(١) مجموع الفتاوى: ابن تيمية (٢٧٥/١٣)

(٢) مفاتيح الغيب: الرازى (ج١٤٦/٧)

(٣) الإتقان فى علوم القرآن: السيوطى (٧/٣) الملل والنحل: الشهرستانى (١٠٤/١) مؤسسة الحلبى.

(٤) سورة يونس: آية (٣٦)

(٥) الملل والنحل: الشهرستانى (١٠٤/١)

وتأويله، فلو كانوا عالمين بالتفصيل فى الكل لم يبق لهذا الكلام فائدة[1].

وهذا القول روى عن عائشة رضى الله عنها وابن عباس وعروة رضى الله عنهم وغيرهم يقول ابن عباس: التفسير على أربعة أوجه تفسير تعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته وتفسير يعلمه الراسخون فى العلم وتفسير لا يعلمه إلا الله[2].

٦- قرأة ابن عباس ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون أمنا به ﴾[3]

٧- قرأة ابن مسعود: إن تأويله إلا عند الله والراسخون فى العلم يقولون أمنا به[4].

٨- قول الفراء وأبى عبيدة: الراسخون مستأنفون والله هو المنفرد[5].

٩- قول عائشة رضى الله عنها: كان من رسوخهم فى العلم أن أمنوا بمحكمه ومتشابهه ولم يعلموا تأويله[6]،

وقال الخطابى: فاعلم أن المتشابه من الكتاب قد استأثر الله بعلمه فلا يعلم تأويله أحد غيره، ثم أثنى الله تعالى على

---

(١) مفاتيح الغيب : الرازى (١٤٧/٧)

(٢) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير (٨/٢)، مفاتيح الغيب: الرازى (١٤٧/٧)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٧/٥)

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرك (٣١٧/٢)، كتاب التفسير سورة آل عمران وقال عنه حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأقره الذهبى ت/ مصطفى عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية، بيروت ط/ أولى سنة ١٩٩٠م، زاد المسير لابن الجوزى (٢٦٠/١)، تفسير ابن كثير (٨/٢)

(٤) الاتقان للسيوطى (٧/٣)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/٢)، روح المعانى: الآلوسى (٨٢/٢)

(٥) العدة فى أصول الفقه: القاضى أبو يعلى (٦٩٠/٢)

(٦) جامع البيان فى تأويل القرآن: الطبرى (٢٠٢/٦)

الراسخين فى العلم بأنهم يقولون أمنا به، ولولا صحة الإيمان منهم لم يستحقوا الثناء عليه[1].

المذهب الثانى: يرى أنصار هذا المذهب أن الوقف على قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ والواو فى قوله والراسخون فى العلم للعطف وليست للاستئناف، وبذلك فإن الراسخين فى العلم معطوفة على لفظ الجلالة فى متشابه القرآن، ويعنون بذلك أن تأويل المتشابه مما يعلمه الراسخون، وهذا مذهب كثير من المفسرين وأهل الأصول[2].

أدلة هذا المذهب:

١- قول ابن عباس رضى الله عنهما: " أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله"[3] ودعاء النبى ﷺ له بقوله: اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل[4].

٢- قول مجاهد رضي الله عنه والراسخون فى العلم يعلمون تأويله ويؤمنون به[5].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: القرطبى (١٦/٤)

(٢) غرائب التفسير وعجائب التأويل: برهان الدين الكرمانى (٢٤٢/١)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جده ، تفسير ابن كثير (٨/٢)

(٣) الدر المنثور: السيوطى (١٥٢/٢)، دار الفكر العربى، بيروت، تفسير القرآن العظيم: ابن كثير (٨/٢)

(٤) الحديث: صحيح البخارى (١٧٠/١) فتح البارى كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ اللهم علمه الكتاب ح(٧٥) صححه وأشرف عليه محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت سنة ١٣٧٩هـ

(٥) تفسير القرآن العظيم: ابن كثير (٨/٢)، الدر المنثور: السيوطى (١٥٢/٢)، جامع البيان: الطبرى (٢٠٣/٦)

٣- ما أخرجه ابن أبى حاتم عن الضحاك قال: الراسخون فى العلم يعلمون تأويله، لو لم يعلمون تأويله لم يعلموا ناسخه من منسوخه ولا حلاله من حرامه، ولا محكمه من متشابهه[١].

٤- قال ابن قتيبة: ولسنا ممن يزعم: أن المتشابه فى القرآن لا يعلمه الراسخون فى العلم وهذا غلط من متأوّليه على اللغة والمعنى، ولم ينزل الله تعالى شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده، ويدل به على معنى أراده، ثم يقول: ولو لم يكن للراسخين فى العلم حظ فى المتشابه إلا أن يقولوا: أمنا به كل من عند ربنا لم يكن للراسخين فضل على المتعلمين، بل على جهلة المسلمين، لأنهم جميعاً يقولون: أمنا به كل من عند ربنا[٢].

٥- يقول أبو العباس أحمد بن عمر " شيخ القرطبى" فإن تسميتهم راسخين يقتضى أنهم يعلمون أكثر من المحكم الذى يستوى فى علمه جميع من يفهم كلام العرب، وفى أى شيء هو رسوخهم إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع[٣].

٦- يقول أنصار هذا المذهب: أن النبي ﷺ خاطبنا على لغة العرب بألفاظها المتداولة عندهم فى خطابهم، وبالتالى فلا يخلو أن يكون قد أشار بهذه الألفاظ إلى معان صحيحة مفيدة أو لم يشر بذلك إلى معنى وهذا مما يجل عنه ..... فإذا كان كذلك فلابد أن يكون لهذه الألفاظ معان صحيحة، ولا يخلو أن يكون إلى معرفتها طريق أو لا يكون إلى معرفتها طريق، وغير جائز ألا يكون إلى معرفتها طريق ..... فعلم أنه مما لا يمتنع الوقوف على معناه ومغزاه، وأن لا معنى لقول من قال إن ذلك مما لا يفهم معناه، إذ

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ابن أبى حاتم (٦٠٠/٢) ت/ سعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز السعودية ط/ ثالثة سنة ١٤١٩هـ

(٢) تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة (ج٦٦/١ ، ٦٧)

(٣) الجامع لأحكام القرآن: القرطبى (١٨/٤)

لو كان كذلك لكان خطابه ﷺ خلواً من الفائدة وذلك مما لا يليق به ﷺ [1].

٧- ثم إن من هؤلاء – الذين يرون معرفة العلماء بالمتشابه – من عمم ذلك ومنهم من فصل فرأى أن التأويل إذا كان من المجاز البين الشائع فالحق سلوكه من غير توقف، وإن كان من المجاز البعيد الشاذ فالحق تركه، وإن استوى الأمران فالاختلاف في جوازه مسألة فقهية اجتهادية، الأمر فيها ليس بالخطر بالنسبة للفريقين[2].

هذا وقد عرف مذهب التوقف وعدم التأويل عند المتكلمين بأنه مذهب السلف، كما عرف مذهب التأويل بأنه مذهب الخلف.

*** رأى الباحث فى هذه المسألة**:

بعد عرض أقوال وأدلة كل مذهب، ومع ما يبدو من تناقص بين المذهبين، فإن بينهما من القرب والإتقان – في نظري – أكثر مما بينهما من البعد والاختلاف، وذلك لما يلى:

أولاً: ما ذهب إليه بعض المحققين من أن السلف والخلف متفقون على صرف اللفظ عن ظاهره، فيقول: والحاصل أن السلف والخلف مؤولون لإجماعهم على صرف اللفظ عن ظاهره، ولكن

(١) مشكل الحديث وبيانه: ابن فورك ص(٤٩٦) ت/ موسى محمد على، ط/ ثانية ١٩٨٥م

(٢) هذا الرأى لابن دقيق العبد (٧٠٢هـ) نقله عنه سلافة القضاعى فى كتابه البراهين الساطعة فى رد البدع الشاعة ص(٢٤٤)، مطبعة السعادة، والسيوطى فى الاتقان (١٦/١)، على ابن سلطان الملا الهروى فى كتابه مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٩٢٤/٣)، دار الفكر – بيروت ، ط/ أولى سنة ١٤٢٢هـ

تأويل السلف إجمالى لتفويضهم إلى الله تعالى، وتأويل الخلف تفصيلى لاضطرارهم إليه لكثرة المبتدعين[1].

وعلى هذا، فصرف اللفظ عن ظاهره تأويل إجمالى " بمعنى التفسير" وهذا لا خلاف عليه بين السلف والخلف، وإنما الخلاف حول المعنى المراد من المتشابه، وهو ما قام به الخلف ورفضه السلف، والذى منع السلف – فى تصورى – من ذلك، هو خوفهم من أن يقعوا فيما لم يرده الله تعالى، مع اعتقادهم تنزيه الذات الإلهية مما يقتضيه ظاهر المتشابه من تجسيم أو تشبيه أو مماثلة للمخلوقات، وكذلك وضعهم فى الاعتبار عقيدة العامة وما يمكن أن تتعرض له من ضعف واضطراب بسبب التأويلات، وأما الخلف فما سلكوا طريق التأويل إلا عن اضطرار وذلك فى معرض الرد على الفرق الضالة، يقول ابن عساكر (٥٧١هـ) فإذا وجدوا "أى الخلف " من يقول بالتجسيم أو التكييف من المجسمة والمشبهة، ولقوا من يصفه بصفات المحدثات من القائلين بالحدود والجهة فحينئذ يسلكون طريق التأويل ويثبتون تنزيهه بأوضح الدليل ويبالغون فى إثبات التقديس له والتنزيه خوفاً من وقوع من لا يعلم فى ظلم التشبيه، فإذا أمنوا ذلك رأوا السكوت أسلم، وترك الخوض فى التأويل إلا عند الحاجة أحزم، وما مثلهم فى ذلك إلا مثل الطبيب الحاذق الذى يداوى كل داء من الأدواء بالدواء الموافق[2]،

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: الملا الهروى (ج١/١٦٢)، مشارق الأنوار فى فوز أهل الاعتبار: حسن العدوى الخمراوى ص(٦٦)، المكتبة الأزهرية للتراث سنة ٢٠٠٦م

(٢) تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبو الحسن الأشعرى: ابن عساكر ص(٣٨٨)، دار الكتاب بيروت، ط/ ثالثة سنة ١٤٠٤هـ .

وينقل صاحب كتاب مرقاة المفاتيح[1] عن ابن حجر (٨٥٢هـ) وإمام الحرمين (٤١٩هـ – ٤٧٨هـ) كلاماً مشابهاً لكلام ابن عساكر، ومن هنا كان تأويل الخلف فى إطار التنزيه الإلهي عن جميع صفات النقص.

ثانيا: ما ذكره الإمام الزرقانى (١٣٦٧هـ) من أن علماءنا – أجزل الله مثوبتهم – قد اتفقوا على ثلاثة أمور تتعلق بهذه المتشابهات:

أولاً: صرفها عن ظواهرها المستحيلة واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعاً، كيف وهذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة وبما هو معروف عن الشارع نفسه فى محكماته.

ثانياً: أنه إذا توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل لهذه المتشابهات وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتبهين ورد طعن الطاعنين.

ثالثاً: أن المتشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه فهماً قريباً وجب القول به إجماعاً، وذلك كقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[2] فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعاً وليس لها بعد ذلك إلا تأويل واحد هو الكينونة معهم بالإحاطة علماً وسمعاً وبصراً وقدرة وإرادة[3].

وبناء على ذلك فالخلاف بين علماء السلف والخلف حول المتشابه، خلاف إلى الشكل أقرب منه إلى المضمون، إذ الجميع –

---

(١) قال ابن حجر: أكثر السلف لعدم ظهور أهل البدع فى أزمتهم يفضون علمها إلى الله تعالى مع تنزيهه سبحانه عن ظاهرها الذى لا يلق بجلال ذاته، وأكثر الخلف يؤولونها بحملها على محال تليق بذلك الجلال الأقدس والكمال الأنفس لاضطرارهم إلى ذلك لكثرة أهل الزيغ والبدع فى أزمتهم، ومن ثم يقول إمام الحرمين: لو بقى الناس على ما كانوا عليه لم نؤمر بالاشتغال بعلم الكلام وأما الأن فقد كثرت البدع فلا سبيل إلى ترك أمواج الفتن تلتطم. مرقاة المفاتيح: الملا الهروى (ج١/١٦٢)

(٢) سورة الحديد: آية رقم (٤)

(٣) مناهل الفرقان: الزرقانى (ج٢/٢٨٦)

السلف والخلف – متفقون على غاية واحدة وهى تنزيه الذات الإلهية عن مشابهة ومماثلة المخلوقات، وأنه تعالى منزه عن كل صفات النقص، وهذا يدل على أن الخلاف ليس أصلاً، وإنما هو من باب الأولى، يتمثل فى طريقة تفسير الآيات المتشابه، التى تدور بين تركها على حقيقتها وعدم تحديد المعنى المراد منها، مع تنزيه الذات الإلهية يقتضيه ظاهرها من تجسيم أو تشبيه، وتأويلها على المجاز البين الشائع " أى الذى يشتمل على شروط وضوابط التأويل " التى سبق ذكرها[1] لتتفق لغوياً مع تنزيهه سبحانه عن كل ما لا يلق بجلال ذاته.

(١) انظر شروط وضوابط التأويل ص (٢٠ – ٢٣)

المبحث الرابع

أنواع المتشابه وندرة وقوعه فى القرآن

أولاً: أنواع المتشابه

من خلال الاطلاع على أقوال العلماء فى تعريف المتشابه تبين أن المتشابه نوعان[1]:

الأول: متشابه حقيقى: وهو ما لا يستطيع العقل البشرى أن يصل إلى حقيقته وكنهه، كأمر الروح والساعة وخروج الدابة ونحو ذلك، مما أستأثر الله تعالى بعلمه، فهذا لا يعطى علمه أحد لابن عباس ﷺ ولا غيره، فمن قال من العلماء الحذاق "المحققين" : إن الراسخين لا يعلمون المتشابه فإنما مراده هذا النوع[2].

الثانى: المتشابه الإضافى: وهو ما يمكن حمله على وجوه فى اللغة ومناح فى كلام العرب، فيتأوَّل ويُعلم تأويله المستقيم ويُزال ما فيه مما عيسى أن يتعلق من تأويل غير مستقيم كقوله تعالى فيِ عيسى عليه السلام " وروح منه " إلى غير ذلك، فلا يُسمى أحد راسخاً إلا بأن يعلم من هذا النوع كثيراً بحسب ما قدر له[3]، ولهذا فمن

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن: القرطبى (١٨/٤)، مجموع الفتاوى: ابن تيمية (ج٣٧٢/١٧، ٣٧٣ ، ٣٨٠)، الموافقات: الشاطبى (ج٣١٥/٣)، الاعتصام: الشاطبى (ج٧٣٦/٢) ت/ سليم ابن عيد الإلهى، دار ابن عفان، السعودية، ط/ أولى سنة ١٤١٢هـ، إيثار الحق على الخلق فى رد الخلافات إلى المذهب الحق: ابن الوزير محمد بن إبراهيم ص(٩١، ١٠١)، دار الكتب العلمية بيروت، ط/ ثانية سنة ١٩٨٧م، مرقاة المفاتيح (ج١٦٢/١)

(٢) الجامع لأحكام القرآن: القرطبى (/١٨)

(٣) نفس المرجع السابق (٨/٤)

استدل بآية آل عمران وجعل الوقف عند قوله تعالى ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ ﴾ على أن الراسخين يعلمون المتشابه فإنما مراده هذا النوع.

وأما الراغب الأصفهانى (٥٠٢هـ) فى كتابه المفردات فقد قسم المتشابه إلى ثلاثة أضرب، وكذلك الزرقانى فى مناهل العرفان قسمه إلى ثلاثة أقسام: يقول الراغب الأصفهانى: المتشابه على ثلاثة أضرب:

١- ضرب لا سبيل للوقوف عليه كوقت الساعة، وخروج دابة الأرض، وكيفية الدابة ونحو ذلك.
٢- ضرب للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة والأحكام الغلقة
٣- ضرب متردد بين الأمرين يجوز أن يختص بمعرفة حقيقته بعض الراسخين فى العلم، ويخفى على من دونهم، وهو المشار إليه بقوله ﷺ لابن عباس " اللهم فقه فى الدين وعلمه التأويل"[1]

*** وأما تقسيم الزرقانى فهو كالآتى:**

١- ما لا يستطيع البشر جميعاً أن يصلوا إليه كالعلم بذات الله وحقائق صفاته وكالعلم بوقت القيامة ونحوه من الغيوب التى استأثر الله تعالى بها.
٢- ما يستطيع كل إنسان أن يعرفه عن طريق البحث والدراسة كالمتشابهات التى نشأ التشابه فيها من الإجمال والبسط والترتيب ونحوها.

(١) المفردات فى غريب القرآن: الراغب الأصفهانى ص(٤٤٥) مادة [شبه] ت/ صفوان عدنان الداودى، دار القلم بيروت، ط/ أولى سنة ١٤١٢هـ .

٣- ما يعلمه خواص العلماء دون عامتهم ولذلك أمثلة كثيرة من المعانى العالية التى تفيض على قلوب أهل الصفاء والاجتهاد عند تدبرهم لكتاب الله تعالى[١].

وبعد النظر فى تقسيم الأصفهانى والزرقانى للمتشابه رأيت أن النوع الثالث عندهما يرجع إلى المتشابه الإضافى، وبذلك تكون تقسيمة المتشابه ثنائية فقط " حقيقى ، إضافى ".

ومما سبق أرى أن المتشابه الحقيقى يعجز العقل البشرى عن إدراك حقيقته وكنهه، أما المتشابه الإضافى- وما ارتبط به من تأويل - فهو الذى أبرز دور العقل وأهميته فى فهم متشابه القرآن الكريم، الأمر الذى جعل علماء الإسلام يصرحون بوجود حكم وفوائد متعددة لوقوع المتشابه فى القرآن الكريم، وهذا ما نتحدث عنه فى موضعه.

ثانياً: ندرة وقوع المتشابه فى القرآن:

الثابت أن وقوع المتشابه فى القرآن قليل لا كثير، وذلك لأمور منها:

١- النص الصريح، وذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾[٢] فقوله فى المحكمات: " هن أم الكتاب" يدل على أنها معظم القرآن وعامته، وقوله " وأخر متشابهات" إنما يراد بها القليل.

---

(١) مناهل العرفان: الزرقانى (ج٢/٢٨١، ٢٨٢)

(٢) سورة آل عمران: الآية رقم (٧)

٢- أن المتشابه لو كان أكثر من المحكم لكان الالتباس والإشكال كثيراً، وعند ذلك لا يطلق على القرآن أنه بيان وهدى كقوله تعالى:﴿ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [١] وقوله ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[٢] وقد ثبت أن القرآن هدى ونور وبيان وشفاء وأنه نزل ليرفع الاختلاف الواقع بين الناس، والمشكل الملتبس إنما هو إشكال وحيرة لا بيان وهدى.

٣- الاستقراء، فإن المجتهد إذا نظر فى أدلة الشريعة جرت له على قانون النظر، واتسقت أحكامها، وانتظرت أطرافها على وجه واحد، كما قال تعالى : ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾[٣] وقوله تعالى:﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا ﴾[٤] يعنى يشبه بعضه بعضاً ويصدِّق أوله آخره وأخره أوله[٥].

* . * . *

(١) سورة آل عمران: آية (١٣٨)
(٢) سورة البقرة: آية رقم (٢)
(٣) سورة هود: آية رقم (١)
(٤) سورة الزمر: آية رقم (٢٣)
(٥) الموافقات: الشاطبى (ج٣/٣٠٧، ٣٠٨)، منهج الاستدال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: عثمان ابن على حسن (ج٢/٤٨٨)، مكتبة الرشد، الرياض، ط/ ٨ سنة ١٤٣٤هـ ، متشابه القرآن: نادى محمود حسن الأزهرى ص(٨١)، ط/ أولى سنة ٢٠٠٩م

المبحث الخامس

الحكمة من إنزال المتشابه

مما لا شك فيه أن سبب وقوع المتشابه فى القرآن الكريم: " هو كونه دعوة وموعظة، وتعليماً وتشريعاً باقياً، ومعجزة، وخوطب به قوم لم يسبق لهم عهد بالتعليم والتشريع، فجاء على أسلوب مناسب لجمع هذه الأمور بحسب حال المخاطبين "[1]

ويوضح الإمام الآلوسى (١٢٧٠هـ) الحكمة من إنزال المتشابه فى القرآن، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ فيقول: وفى التعبير بالرب إشارة إلى سر إنزال المتشابه والحكمة فيه لما أنه متضمن معنى الربوبية والنظر فى المصلحة والإيصال إلى معارج الكمال أولاً فأول[2] ويمكننا تأصيل هذه الحكم والفوائد تبعاً لتنوع المتشابه، وقد سبقت الإشارة إلى أن المتشابه ينقسم إلى نوعين، حقيقى وإضافى، ولكل منهما – كما يرى علماء الإسلام – حكمة بالغة وفائدة عظيمة.

أولاً: الحكمة من وقوع المتشابه الحقيقى

١- إثبات عجز الإنسان وقصوره مهما عظم استعداده وغزر علمه، وإقامة شاهد على قدرة الله تعالى الخارقة، وأنه وحده هو الذى أحاط بكل شيء علما، وأن الخلق جميعاً لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء، وهناك يخضع العبد ويخشع ويخنع، ويقول ما قالت الملائكة: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ

(١) تفسير التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور (١٥٧/٣)، الدار التونسية للنشر سنة ١٩٨٤م

(٢) روح المعانى: الآلوسى (٨١/٢)

ٱلْحَكِيمُ ﴾[1] وإن أعطى الإنسان عقلاً فهو مبتلى به، يقول بعض العارفين: العقل مبتلى باعتقاد أحقية المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادة، وكالحكيم إذا صنف كتاباً أجمل فيه أحياناً ليكون موضع خضوع المتعلم لأستاذه ، وقيل لو لم يبتل العقل الذى هو أشرف البدن لاستمر العالم فى أبهة العلم على التمرد فبذلك يستأنس إلى التذلل بذل العبودية والمتشابه هو موضع خضوع العقول لبارئها استسلاماً واعترافاً بتصورها ولهذا ختم الآية يريد آية آل عمران بقوله ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ تعريفاً للزائغين ومدحاً للراسخين ويعنى من لم يتذكر ويتعظ ويخالف هواه فليس من أولى العقول[2].

٢- الاختبار والابتلاء، فالمؤمنون المهتدون يؤمنون وإن لم يعرفوا على التعيين، بينما الكفار يكفرون ويشككون، ويتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة والخروج من الدين جملة، وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾[3] .

٣- ما ذكره الفخر الرازى (٦٠٦هـ) بقوله: أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص والعوام، وطبائع العوام تنبو فى أكثر الأمر عن إدراك الحقائق، فمن سمع من العوام فى أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم، ولا متحيز، ولا مشار إليه، ظن أن هذا عدم ونفى محض، فيقع فى التعطيل فكان الأصح أن يخاطبوا بألفاظ

(١) سورة البقرة: آية رقم (٣٢)
(٢) مناهل العرفان للزرقانى (٢/٢٨٣)
(٣) سورة آل عمران: الآية رقم (٧)

دالة على بعض ما يناسب ما تخيلوه، وما توهموه ويكون ذلك مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح، كالقسم الأول وهو الذى يخاطبون به فى أول الأمر يكون من باب المتشابه، والقسم الثانى وهو الذى يكشف لهم عن الحق الصريح هو المحكم[1].

٤- ما ذكره الفخر الرازى أيضاً بقوله: لو كان القرآن كله محكماً لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد، وكان تصريحه مبطلاً لجميع المذاهب الأخرى، وذلك مما ينفر أرباب المذاهب عن قبوله وعن النظر فيه[2].

٥- ما ذكره الإمام السيوطى (٩١١هـ) بقوله: وإن كان لا يمكن علمه – يقصد المتشابه الحقيقى – فله فوائد منها:

ابتلاء العباد بالوقوف عنده والتوقف فيه، والتفويض والتسليم والتعبد بالاشتغال به من جهة التلاوة كالمنسوخ، وإن لم يجز العمل بما فيه، وإقامة الحجة عليهم، لأنه لما نزل بلسانهم ولغتهم – وعجزوا عن الوقوف على معناه مع بلاغتهم وأفهامهم – دل على أنه نزل من عند الله تعالى، وأنه الذى أعجزهم عن الوقوف على معناه[3].

ثانياً: الحكمة من وقوع المتشابه الإضافى:

١- تحقيق إعجاز القرآن لأن كل ما استتبع فيه شيئاً من الخفاء المؤدى إلى التشابه له مدخل عظيم فى بلاغته وبلوغه الطرف

(١) مفاتيح الغيب: الرازى (١٤٢/٧)
(٢) نفس المرجع السابق (١٤٢/٧)
(٣) الإتقان فى علوم القرآن: السيوطى (٣٥/٣، ٣٦)، البرهان: الزركشى (٧٥/٢، ٧٦)

الأعلى فى البيان ولو أخذنا فى شرح هذا لضاق بنا المقام، وحيث يُظهر علم المتشابه خواص وأسرار القرآن من حيث الإيجاز والإطناب والمساواة والتقديم والتأخير والحقيقة والمجاز ونحو ذلك من حقائق الإعجاز البيانى والبلاغى واللغوى للقرآن الكريم[1].

٢- تسهيل وتيسير حفظ القرآن الكريم، لأن كل ما احتواه من تلك الوجوه المستلزمة للخفاء دال على معان كثيرة زائدة على ما يستفاد من أصل الكلام ولو عبر عن هذه المعانى الثانوية الكثيرة بألفاظ لاحتاج الأمر إلى مجلدات واسعة ضخمة ليكتب فيها القرآن يتعذر معها حفظه والمحافظة عليه[2].

٣- إن وجود المتشابه الذى يحتاج إلى تأويل يتطلب من الناظر تحصيل علوم كثيرة – مثل اللغة والنحو وأصول الفقه مما يعينه على النظر والاستدال فكان وجود المتشابه سبباً فى تحصيل علوم كثيرة[3].

٤- يقول الفخر الرازى عن فائدة المتشابه الإضافى: يضطر الناظر فيه إلى الاستعانة بالأدلة العقلية فيتخلص من ظلمة التقليد، وفى ذلك تنويه بشأن العقل والتعويل عليه، ولو كان كله محكماً لما احتاج إلى الدلائل العقلية ولظل العقل مهلاً[4].

٥- حث العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه والحث عن دقائق معانيه، فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب،

(١) مناهل العرفان: الزرقانى (٢/٢٨٤)
(٢) نفس المرجع (٢/٢٨٥)
(٣) مفاتيح الغيب : الرازى (٧/١٤٢)
(٤) مفاتيح الغيب : الرازى (٧/١٤٢)

وحذر مما قال المشركون: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾[٥] وليمتحنهم ويثبتهم كما قال تعالى ﴿لِّيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[١] فنبههم على أن أعلى المنازل هو الثواب، فلو كان القرآن كله محكماً لا يحتاج إلى تأويل لسقطت المحنة وبطل التفاضل واستوت منازل الخلق ولم يفعل الله ذلك بل جعل بعضه محكماً ليكون أصلاً للرجوع إليه وبعضه متشابهاً يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج ورده إلى المحكم ليستحق بذلك الثواب الذى هو الغرض،

وقد قال تعالى:﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[٢][٣]

ومما سبق يتبين أن الفائدة من إنزال المتشابه الحقيقى – الذى استأثر الله تعالى بعلمه إثبات عجز العقل البشرى وقصوره عن إدراك حقائق الأشياء كلها، وإقامة الدليل علي طلاقة قدرة الله تعالى، وأنه وحده الذى يحيط بكل شيء علماً، وأما الفائدة من إنزال المتشابة الإضافى – الذى يحتاج إلى تأويل – إبراز دور العقل وأهميته والتعويل عليه فى فهم متشابه القرآن الكريم، ومن هنا تتضح العلاقة الوطيدة بين العقل والمتشابه الإضافى.

* . * . *

(٥) سورة الزخرف: آية (٢٢)
(١) سورة سبأ : آية (٤)
(٢) سورة آل عمران: آية (١٤٢)
(٣) البرهان فى علوم القرآن: الزركشى (ج٢/٧٥)، الإتقان: السيوطى (٣/٣٥)، مناهل العرفان: للزرقانى (٢/٢٩٧)

الخاتمـــة

نسأل الله تعالى حسنها

بعـد أن عـشت هـذه المرحلـة الفكريـة مـع هـذا البحـث المتواضع والـذى تعرضـت فيـه لدراسـة علاقـة العقـل بمتـشابه القـرآن الكريم، أقف لألخص أهم النتائج التى توصلت إليها – بفضل الله تعالى – وتوفيقه، وذلك من خلال معايشتى لهذا البحث، وهذه النتائج كالتالى:

أولاً: التأويل منه ما هو مقبول وما هو مذموم، والمقبول منه لابد فيه من توفر الضوابط والشروط التى أقرها العلماء والتى قمت بذكرها فى ثنايا البحث، ومهما يكن من أمر فإن التأويل يجب أن يكون بعيداً عن الهوى وألا يصادم النصوص الشرعية والقواطع العقلية، وكذلك أن يكون موافقاً لقواعد اللغة العربية التى نزل بها القرآن الكريم، وألا يقطع صاحب التأويل أنه وصل إلى حقيقة النص أو المعنى المتشابه.

ثانيا: إن تحديد المعنى الخاص للمحكم والمتشابه أمر نسبى مما جعل الخلاف قائماً بين المتكلمين فى هذه المسألة، وذلك لاختلافهم فى بعض المعانى هل هى من قبيل المحال أم ليست من قبيله، وقد ترتب على هذا الخلاف اختلافات كثيرة بين الفرق الكلامية، الأمر الذى جعل كل فرقة تدعى أن النصوص الموافقة لمذهبها محكمة والموافقة لمذهب خصومها متشابه.

ثالثاً: إن الخلاف بين السلف والخلف فى قضية المتشابه خلاف إلى الشكل أقرب منه إلى الخلاف فى المضمون، إذ الجميع – الخلف والسلف– متفقون على غاية واحدة وهى تنزيه الذات الإلهية عن مشابه ومماثلة المخلوقات.

رابعاً: إن المتشابه ينقسم إلى قسمين، الأول: متشابه حقيقى وهو ما لا يستطيع العقل إدراك حقيقته، كأمر الروح والساعة ونحو ذلك من الأمور الغيبية التى استأثر الله تعالى بعلمها، ولهذا فمن ذهب إلى القول بأن علم المتشابه قاصر على الله تعالى فقط إنما مراده هذا النوع من المتشابه.
الثانى: المتشابه الإضافى وهو ما يمكن حمله على وجوه اللغة وكلام العرب فيتأوَّل ويعلم تأويله الصحيح، ولهذا فمن ذهب إلى القول بأن الراسخين فى العلم يعلمون المتشابه فإنما مراده هذا النوع، وبذلك تكون القراءتان، قرأة من يقف على قوله "إلا الله" وقرأة من لا يقف عندها، كلتا القراءتين صواب.

خامساً: أن وقوع المتشابه فى القرآن الكريم قليل لا كثير.

سادساً: أن الفائدة من إنزال المتشابه الحقيقى – الذى استأثر الله تعالى بعلمه – إثبات عجز العقل البشرى وقصوره عن إدراك حقائق الأشياء كلها، وإقامة الدليل على طلاقة قدرة الله تعالى، وأنه وحده الذى يحيط بكل شيء علما، وأما الفائدة من إنزال المتشابه الإضافى – الذى يحتاج إلى تأويل – إبراز دور العقل وأهميته والتعويل عليه فى فهم متشابه القرآن الكريم، ومن هنا تتضح العلاقة الوطيدة بين العقل والمتشابه الإضافى.

التوصية:

يجب على كل باحث متخصص فى مجال الفكر الإسلامى أن يهتم بدراسة مواطن الخلاف بين الفرق الإسلامية المتنوعة، دراسة موضوعية متعمقة وذلك بقصد التقريب بينها قدر المستطاع، تجنباً لحدوث الفُرقة والخلاف الذى يؤدى بدوره إلى النزاع والخصومة بين أفراد الأمة الإسلامية.

وصلِ اللهُ وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع

١- القـرآن الكريم

٢- ابن رشد فيلسوفاً معاصراً – د/ بركات محمد مراد، مصر العربية للنشر والتوزيع سنة ٢٠٠٢م.

٣- أصالة التفكير الإسلامى فى علم الكلام، د/ عبد الفتاح أحمد الفاوى، مكتبة دار العلوم ، القاهرة ١٤٠٤هـ

٤- أعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن قيم الجوزية، ت/ محمد عبد السلام دار الكتب العلمية بيروت ط/ أولى سنة ١٤١١هـ

٥- الإبانة عن أصول الديانة: الأشعرى ، ت/ د/ فوقية حسين – دار الأنصار القاهرة ط/ الأولى

٦- الإتقان فى علوم القرآن: السيوطى، ت/ محمد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/٤ سنة ١٣٠٩هـ، ط أولى سنة ١٣٩٤هـ .

٧- الإحكام فى أصول الأحكام: ابن حزم، ت/ أحمد محمد شاكر، تقديم إيمان عباس دار الآفاق الجديدة – بيروت.

٨- الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد: الجوينى، ت/ محمد يوسف، على عبد المنعم، مكتبة الخانجى سنة ١٩٥٠هـ

٩- الاعتصام للشاطبى، ت/ سليم ابن عيد الإلهى، دار ابن عفان، السعودية، ط/ أولى سنة ١٤١٢هـ.

١٠- البرهان فى أصول الفقه: الجوينى، ت/ صلاح بن محمد بن عويضة – دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ أولى سنة ١٤١٨هـ .

١١- التحبير فى علم التفسير: للإمام السيوطى، دار إحياء العلوم

١٢- التعبير الفنى فى القرآن د/ بكرى الشيخ أمين، دار الشروق ط/٤ سنة

١٩٨٠م

١٣- التعريفات: الجرجانى، ت/ جماعة من العلماء – دار الكتب العلمية – بيروت ط/ أولى سنة ١٤٠٣هـ

١٤- الجامع لأحكام القرآن: القرطبى، ت/ حمد البردونى وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط/ ثانية سنة ١٩٦٤م، القاهرة.

١٥- الحاكم فى المستدرك ، ت/ مصطفى عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية، بيروت ط/ أولى سنة ١٩٩٠م

١٦- الدر المنثور للسيوطى ، دار الفكر العربى، بيروت .

١٧- الشفا بتعريف حقوق المصطفى: القاضى عياض، دار الفيحاء، عمان ط/ ثانية سنة ١٤٠٧هـ

١٨- الصحاح تاج اللغة: أبو نصر الجوهرى ، ت/ أحمد عبد الغفور، دار الملايين، بيروت ط/٤ سنة ١٤٠٧هـ .

١٩- الصفات الخبرية بين المثبتين والمؤولين: جابر زايد السميرى ، الدار السودانية للكتب الخرطوم ، ط/ أولى سنة ١٤١٦هـ

٢٠- الظاهرة القرآنية مالك بن نبى ، إشراف ندوة مالكبن نبى، دار الفكر، دمشق ط/٤ سنة ٢٠٠٠م.

٢١- العدة فى أصول الفقه – القاضى أبو يعلى ، ت/ حمد بن على المباركى – بدون ناشر ط/ ثانية سنة ١٤١٠هـ

٢٢- العقل وفهم القرآن: المحاسبى ، ت/ حسين القوتلى، دار الفكر للطباعة والنشر ط أولى سنة ١٩٧١م

٢٣- الفرق بين الفرق: البغدادى ، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط/ ثانية ١٩٧٧،

٢٤- الفقيه والمتفقه: الخطيب البغدادى ، ت/ عبد الرحمن عادل الغرازى– دار

ابن الجوزى- السعودية ط/ ثانية سنة ١٤٢١هـ

٢٥- القاموس المحيط: الفيروزآبادى، إشراف محمد نعيم العرقسون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر- بيروت ، ط/٨ ٢٠٠٥م

٢٦- القرآن والنظر العقلى: فاطمة إسماعيل محمد ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ط/ أولى سنة ١٩٩٣م

٢٧- المحصول: لفخر الدين الرازى، ت/ جابر فياض، مؤسسة الرسالة، ط/ ثالثة ١٤١٨هـ

٢٨- المستصفى فى علم الأصول: الإمام الغزالى، دار الفكر للطباعة والنشر.

٢٩- المصباح المنير: أحمد بن محمد الفيومى ، المكتبة العلمية بيروت.

٣٠- المغنى فى أبواب التوحيد والعدل: القاضى عبد الجبار ، ت/ محمد على النجار، عبد الحليم النجار، مراجعة: إبراهيم مدكور، إشراف طه حسين، الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة سنة ١٩٦٥م

٣١- المفردات فى غريب القرآن: الراغب الأصفهانى، ت/ صفوان عدنان الداودى، دار القلم بيروت، ط/ أولى سنة ١٤١٢هـ .

٣٢- المقدمة : لابن خلدون ، در الشعب، القاهرة.

٣٣- الملل والنحل: الشهرستانى ، مؤسسة الحلبى.

٣٤- الموافقات: للشاطبى، ت/ أبو عبيدة بن حسن- دار عفان ، ط أولى سنة ١٩٩٧م.

٣٥- النبأ العظيم د/ محمد عبد الله دراز، تقديم عبد العظيم المطعنى، دار القلم للنشر والتوزيع ط/٢٠٠٥م.

٣٦- إيثار الحق على الخلق فى رد الخلافات إلى المذهب الحق: ابن الوزير محمد بن إبراهيم ، دار الكتب العلمية بيروت، ط/ ثانية سنة ١٩٨٧م

٣٧- بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز: الفيروزآبادى: ت/ محمد

على النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٩٩٦م.

٣٨- تاريخ المذاهب الإسلامية: أبو زهرة، دار الفكر العربى.

٣٩- تأويل مشكل القرآن: لمحمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، ت/ إبراهيم شمس- دار الكتب العلمية – لبنان

٤٠- تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبو الحسن الأشعرى: ابن عساكر، دار الكتاب بيروت، ط/ ثالثة سنة ١٤٠٤هـ .

٤١- تفسير التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور، الدار التنوسية للنشر سنة ١٩٨٤م

٤٢- تفسير القرآن العظيم: ابن أبى حاتم، ت/ سعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز السعودية ط/ ثالثة سنة ١٤١٩هـ

٤٣- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، ت/ محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ أولى سنة ١٤١٩هـ

٤٤- جامع البيان فى تفسير القرآن: الطبرى، ت/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ، ط/ أولى سنة ٢٠٠٠م

٤٥- حاشية العلامة التفتازانى على مختصر المنتهى الأصولى: ابن الحاجب ، دار الكتب العلمية – بيروت ط/ ثانية سنة ١٤٠٣هـ .

٤٦- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى: الآلوسى ، ت/ على عبد البارى- دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ أولى سنة ١٤١٥هـ .

٤٧- زاد المسير فى علم التفسير: ابن الجوزى، دار الكتاب العربى، بيروت ط/ أولى سنة ١٤٢٢هـ

٤٨- شرح الأصول الخمسة: القاضى عبد الجبار، تحقيق وتقديم/عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة ط/٢ سنة ١٩٨م

٤٩- عقيدتنا : د/ محمد ربيع الجوهرى ، وزارة الأوقاف الإدارة العامة للمراكز

الثقافية.

٥٠- عمدة الحافظ: السمين الحلبى، دار الكتب العلمية.

٥١- غرائب التفسير وعجائب التأويل: برهان الدين الكرمانى، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جده ، تفسير ابن كثير (٨/٢)

٥٢- فتح البارى شرح صحيح البخارى: ابن حجر، دار المعرفة بيروت سنة ١٣٧٩هـ .

٥٣ فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية فى علم التفسير – محمد بن على الشوكانى دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق بيروت ط/ أولى سنة ١٤١٤هـ .

٥٤- فصل المقال " ضمن كتاب فلسفة ابن راشد ، مراجعة مصطفى عبد الجواد – المكتبة المحمدية – القاهرة ، ط/ ثالثة سنة ١٩٦٨م

٥٥- فيصل التفرقة: الغزالى " ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالى " دار الكتب العلمية بيروت ط/ ٤ سنة ٢٠٠٦م

٥٦- لباب التأويل فى معانى التنزيل: للخازن، ت/ محمد على شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت ط/ أولى سنة ١٤١٥هـ

٥٧- لسان العرب: ابن منظور ، دار صادر بيروت ط/٣ سنة ١٤١٤هـ

٥٨- لمحات فى علوم القرآن واتجاهات التفسير: د/ محمد الصباغ ، المكتب الإسلامى بيروت .

٥٩- متشابه القرآن: نادى محمود حسن الأزهرى ، ط/ أولى سنة ٢٠٠٩م

٦٠- مجموع الفتاوى: ابن تيمية، ت/ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد السعودية سنة ١٤١٦هـ .

٦١- محاسن التأويل: القاسمى، ت/ محمد باسل عيون دار الكتب العلمية، بيروت ط/ أولى سنة ١٤٤٣٨هـ

٦٢- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلى ابن سلطان الملا الهروى ، دار الفكر – بيروت ، ط/ أولى سنة ١٤٢٢هـ
٦٣- مسند الدارمى المعروف بـ (سنن الدارمى، ت/ حسين سليم، دار المغنى للنشر، السعودية ط/ أولى سنة ١٤١٢هـ .
٦٤- مشكل الحديث وبيانه: ابن فورك ، ت/ موسى محمد على، ط/ ثانية ١٩٨٥م
٦٥- معالم التنزيل فى تفسير القرآن: البغوى ، ت/ عبد الرازق المهدى، دار إحياء التراث العربى، بيروت ط/ أولى سنة ١٤٠٠هـ
٦٦- معجم مقاييس اللغة: حمد بن فارس، ت/عبدالسلام هارون ط/ الحلبى سنة ١٣٨٩هـ
٦٧- مفاتيح الغيب التفسير الكبير للرازى، دار إحياء التراث العربى، بيروت ط/٣ ١٤٢٠هـ
٦٨- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: الأشعرى، ت/ نعيم زرزور، المكتبة العصرية ط/ أولى سنة ٢٠٠٥م.
٦٩- مناهل العرفان فى علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقانى، مطبعة عيسى الحلبى ط/ثالثة .
٧٠- منهج الاستدال على مسائل الاعتقاد: عثمان بن على حسن، مكتبة الرشد ط/٨ سنة ٢٠١٣م

..*

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	الصفحة
– المقدمة	٩١٧
– التمهيد	٩٢١
▪ **المبحث الأول: التأويل أنواعه وضوابطه**	٩٣١
– معنى التأويل فى اللغة والاصطلاح	٩٣١
– أنواع التأويل	٩٣٣
– شروط أو ضوابط التأويل	٩٣٥
▪ **المبحث الثانى: تحديد المحكم والمتشابه**	٩٣٩
▪ **المبحث الثالث: موقف العلماء من العلم بالمتشابه**	٩٤٣
– الرأى الأول	٩٤٣
– الرأى الثانى	٩٤٦
– رأى الباحث فى هذه المسألة	٩٤٨
▪ **المبحث الرابع: أنواع المتشابه وندرة وقوعه فى القرآن الكريم**	٩٥٢
أنواع المتشابـه	٩٥٢
ندرة وقوع المتشابه فى القرآن	٩٥٤
▪ **المبحث الخامس: الحكمة من إنزال المتشابه**	٩٥٦
أولاً: الحكمة من وقوع المتشابه الحقيقى	٩٥٦
ثانياً: الحكمة من وقوع المتشابه الإضافى	٩٥٨
▪ **الخاتمة**	٩٦١
▪ **فهرس المراجع**	٩٦٤
▪ **فهرس الموضوعات**	٩٧٠

..*